الرقم
الموضوع المرأة و المشاركة السياسية
البلد : تونس
موقع الواب :
العدد و إص:
التاريخ 22-2010-12
المصدر : الحرية
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
كوثر

المرأة الكويتية في البرلمان

قصة كفاح مكللة بالنجاح

«نحن مدعوات في ضوء ما تعيشه أقطارنا العربية من تحولات عميقة ومتسارعة في مطلع هذه الألفية الثالثة، إلى أن نواصل البحث والاستنباط في وضع البرامج العملية التي تتصف بالشمولية في معالجة قضايانا التنموية وتأخذ في الاعتبار «المرأة في تحقيق هذه التنمية والاستفادة منها»

السيدة ليلى بن علي
جوان 2009

الكويت: «آفاق نسائية» : أحلام المساحلي

تاريخ 16 ماي 2009 تاريخ لن يمحى من ذاكرة المرأة الكويتية وسيظل علامة فارقة في المسيرة الديمقراطية التي تشهدها دولة الكويت... في هذا التاريخ كانت المرأة الكويتية على موعد مع التاريخ من خلال دخول اربع نساء هن د.معصومة المبارك، ود. أسيل العوضي، ود. رولا دشتي، ود.سلوى الجسار، مجلس الأمة ولأول مرة في تاريخ البرلمان الكويتي، عبر صناديق الاقتراع في انتخابات عامة... أربعة مقاعد للنساء من بين 50 مقعدا وبذلك تشكل نسبة وجود المرأة الكويتية في البرلمان 8 بالمائة.

والغريب أن هذا الحدث سجل في اليوم نفسه الذي يمثل الذكرى الرابعة لحصول المرأة الكويتية على حقوقها، أي يوم السادس عشر من ماي 2005. وكأن هذا التاريخ يلح أن يكون عيدا للمرأة الكويتية؟

ففي 16 ماي 2005 صوت مجلس الأمة بالموافقة على مشروع قانون يمنح الحقوق السياسية للمرأة ترشحا وانتخابا. لتكتمل بذلك صورة المشاركة السياسية الحقيقيّة للمرأة الكويتية.

وقد سبق لمجلس الوزراء أن أقر في السادس عشر من ماي 1999 مرسوما بقانون يعطي المرأة الكويتية الحق الكامل للترشح والانتخاب في انتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي وفي 25 ماي من العام نفسه أصدر الأمير الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح المرسوم بتعديل قانون الانتخاب وإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية الكاملة في الترشح والانتخاب لعضوية البرلمان.

ومع أن أيا من المرشحات الـ27 اللواتي خضن الانتخابات لم تستطع الوصول الى مقاعد البرلمان إلا أن القيادة السياسية في الكويت أرادت إعطاء المرأة دورها الفاعل في قيادة دفة العمل السياسي في البلاد بجانب أخيها الرجل فكان قرار تعيين أول امرأة وزيرة في تاريخ الكويت عندما اختيرت الدكتورة معصومة المبارك وزيرة للتخطيط ووزيرة لشؤون التنمية الإدارية ضمن التشكيلة الحكومية التي أعلنت في 12 جوان 2005 وبعدها اختيرت أكثر من امرأة كوزيرة في الحكومات التالية.

في انتخابات 2008 ازداد حجم المشاركة النسائية وتعززت قوتها، بل كاد ان يتحقق الحلم، خاصة ان خمس مرشحات حققن أرقاما كبيرة جدا تفوقن بها على كثير من المرشحين الرجال، وكادت إحداهن ان تصل إلى البرلمان حيث احتلت المركز الحادي عشر في دائرتها.. في انتخابات 2009 تحقق الحلم ووصلت أربع نساء إلى البرلمان.

معصومة المبارك ... المرأة التي دخلت التاريخ مرتين

بعد أن سجلها تاريخ الكويت السياسي كأول امرأة تعين وزيرة بالكويت عام 2005، فان الدكتورة معصومة المبارك تدخل التاريخ ذاته للمرة الثانية ولكن عبر بوابة اخرى وهي بوابة مجلس الأمة.

ولدت معصومة المبارك في الكويت عام 1947 وبعد أن أتمت تعليمها الأولي في بلادها غادرت في العام 1971 إلى الولايات المتحدة بغرض الدراسات العليا حيث نالت شهادتي ماجستير وحازت درجة الدكتوراه من جامعة دنفر، ومنذ 1982 وهي تدرس العلوم السياسية في جامعة الكويت. لكنها تخلت جزئيا عن تلك المهنة المحببة اليها عندما اختارها رئيس الحكومة عام 2005 لتكون اول وزيرة كويتية، وقد قضت عاما في منصب وزيرة التخطيط قبل تعيينها وزيرة للمواصلات عام 2006 ثم وزيرة للصحة بعد ذلك بعام استقالت عام 2007 اثر حريق شب بمستشفى الجهراء حيث تحملت هي بشجاعة نادرة مسؤولية ذلك الحريق. وعندما خرجت معصومة المبارك في تلك اللحظة من الوزارة كانت قد عقدت العزم على ما يبدو على أن تدخل تاريخ بلادها السياسي عبر صناديق الاقتراع هذه المرة. فما إن حان موعد الانتخابات المبكرة إثر حل مجلس الأمة الكويتي حلا دستوريا حتى أعلنت نيتها الترشح للانتخابات عن أولى دوائر **الكويت الخمس**.

وعبرت أسيل وروﻻ وسلوى بوابة مجلس النواب

وإلى جانب الدكتورة معصومة المبارك، عبرت بوابة مجلس الأمة الدكتورة أسيل العوضي وهي أصغر النائبات الأربع.

ولدت أسيل العوضي عام 1969 وتلقت تعليمها الجامعي في جامعة الكويت قبل أن تغادر الى الولايات المتحدة لاستكمال درساتها، حيث بقيت هناك ما يقرب عن عشر سنوات نالت خلالها درجتي الماجستير والدكتوراه، قبل أن تعود للكويت وتعمل أستاذة للفلسفة في جامعة الكويت كما انخرطت أسيل العوضي في العمل السياسي.

النائبة الثالثة هي روﻻ دشتي جربت الترشح ثلاث مرات على التوالي قبل أن تحظى بثقة الناخب الكويتي ولدت روﻻ دشتي في الكويت عام 1964 من أب كويتي وأم لبنانية، وتابعت دراستها في بيروت تلقت روﻻ تعليمها العالي في الولايات المتحدة وعادت لبلادها بعد تحريرها من الغزو لتعمل كخبيرة اقتصادية، وهي أول امرأة تنتخب لرئاسة الجمعية الاقتصادية الكويتية. وتحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد السكاني من جامعة جونز هوبكنز. ودشتي عضو أيضا في المجلس الأعلى للتخطيط بالكويت وعملت مستشارة للبنك الدولي.

أما النائبة الرابعة فهي الدكتورة سلوى الجسار وقد خاضت الجسار الانتخابات للمرة الأولى عام 2008 ثم **كررت التجربة في 2009 لتجدنفسها** تحت قبة البرلمان.

ولدت سلوى الجسار في الكويت عام 1957 وأكملت تعليمها العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصلت على شهادة الدكتواره قبل أن تعود للكويت وتعمل أستاذة في كلية التربية بجامعة الكويت، حيث أصدرت العديد من المؤلفات من الكتب والمقالات في مجال التربية، والمناهج وطرق التدريس ومهارات الحياة، وتعلم القيم وصناعة القرار، والمرأة القيادية ومهارات الاتصال وإعداد المدربين وإدارة الجودة الشاملة، وغيرها من العناوين الأخرى.

تكريس هذه الحالة من الديمقراطية وترسيخها في الكويت والمتمثلة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لم يكن ليتحقق لولا دعم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الذي حمل على عاقته منذ زمن بعيد إعادة حق المرأة لها بالمشاركة في الحياة السياسية انتخابا وترشحا ونجح في ذلك حين تمكن من جعل مجلس الأمة في 2005 يقر الحقوق السياسية للمرأة.

لكن دخول المرأة الكويتية مجلس الأمة ليس كل القصة ففي تاريخها العديد من الإنجازات التي حققتها فلقد تمتعت الكويتية بحق التعليم وتمارس أعمالها في شتى الميادين وبجدارة فتبوأت مناصب ومراكز قيادية إذ تقلدت بعض نساء الكويت العديد من المناصب المهمة في الدولة، منها مديرة لجامعة الكويت، ووكيلة لوزارة، ووكيلة وزارة مساعدة. **وسفيرة، ووزيرة ومسؤولة في منظمات دولية مثل: إيفاد، الفاو، الاسكوا،**

إضافة إلى رئاستها لعدد من الشركات والمؤسسات الاستثمارية والإعلامية والجمعيات... ومازالت المرأة الكويتية تواصل كفاحها من أجل استكمال حقوقها السياسية.

تقدم المرأة الكويتية يعزز مسيرة المرأة العربية

فرضت المرأة الكويتية نفسها تحت قبة البرلمان، وكذلك حضورها في المجتمع بكل مجالاته حتى تلك التي كانت حكرا على الرجل بفضل جديتها ورغبتها الأكيدة في النجاح ومعاضدة الرجل لتحقيق مزيد من التقدم لبلدها..

فعلى سبيل المثال كانت التعاملات المباشرة في سوق الكويت للأوراق المالية مقتصرة على الرجال فقط، حيث كانت النساء ممنوعات من دخول عالم الاستثمار في البورصة مباشرة من قاعة التداولات، حتى سنة 2005 عندما سمحت إدارة البورصة للمرأة بالتعامل في البورصة مباشرة وخصصت للنساء قاعات تداول مستقلة لمتابعة الأسعار والعرض والطلب والأخبار اليومية للتعاملات المالية.. وهاهي المرأة الكويتية اليوم تدير مليارات الدولارات في بورصة الكويت بعد أن اثبتت نجاحا لافتا في عالم الاستثمار وإدارة الشركات..

وبين البرلمان والبورصة مواقع أخرى استطاعت المرأة الكويتية ان تثبت فيها وجودها وبجدارة وإذا كان الرجل قد سبقها فإنها اليوم عازمة على اللحاق به.. بل هي لحقت به فعلا في عدة مجالات وتحاول أن تجد لنفسها مكانا مناسبا في مجالات أخرى..

لقد بدأت المرأة الكويتية مشوارها الصعب وهي عازمة على المضي قدما..

نلحظ هذا في أحاديث بعض السيدات اللواتي التقينا بهن سواء في تونس او في الكويت.. بل نلمسه في وجود المرأة الكويتية في عدة مجالات حيوية ومهمة أثبتت فيها قدرتها على أداء أدوار كبيرة وبما حققته على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

ويتوالى عطاءها في الوقت الذي تتزايد الأصوات الحاثة على مزيد تقدم المرأة الكويتية أكثر فأكثر وتحقيق مزيد من الإنجازات والمكاسب لأن تقدمها جزء لا يتجزأ من تقدم المرأة العربية وتدعيم حقوقها المدنية والسياسية المنشودة في كافة الوطن العربي من شأنه أن يعزز مسيرة المرأة العربية ومكانتها في الوطن العربي وفي العالم وهو ما يتماشى مع أهداف وطموحات منظمة المرأة العربية

ومع أن مجلس الأمة الكويتي استخدم سلطاته الدستورية وحقه في رد القانون وعدم التصديق عليه إلا أن هذه الخطوة الفعلية من أعلى القيادة في البلاد شكلت مرحلة مختلفة في مسيرة المطالبة بالحق السياسي للمرأة وعودة قوية لتسليط الضوء على هذا الأمر من قبل المرأة والرجل أيضا حتى كان يوم 16 ماي 2005 عندما أقر مجلس الأمة في جلسة تاريخية، حق المرأة الكويتية في الانتخاب والترشح.

عام مرّ على وصول المرأة الكويتية الى مجلس الأمة وجلوسها تحت قبة البرلمان إلى جانب الرجل، لم يكن ذلك سهلا ولم تكن الطريق أمامها سالكة بل كان نتيجة تعب ونضال امتد لسنوات سجلت خلالها قصة كفاح كللت بالنجاح ولأن القصة في تفاصيلها مشوقة .. تستحق ان تروى.

حلم لم يكن بعيد المنال

رغم تجربة الكويت البرلمانية العريقة، والتي تمتد منذ استقلال البلاد عام 1961، الا ان المرأة ظلت تناضل دون هوادة مدة 44 عاما للحصول على حقوقها السيايسة والاعتراف بها كمواطن مشارك في صنع القرار الكويتي، ورغم ان الدستور الكويتي (صدر سنة 1962) ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وذكر في المادة 29 منه: «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل او اللغة او الدين» إلا أن قانون الانتخاب الصادر في العام نفسه حرم المرأة الكويتية من حقها في الانتخاب والترشح للبرلمان.

وتعد نورية السداني أول المطالبات بالحقوق السياسية للمرأة في الكويت، وقد بدأت مسيرتها مع تلك الحقوق منذ عام 1971 عندما قدمت وثيقة شهيرة الى مجلس الأمة تطالبه فيها بإقرار حقوق المرأة السياسية، وقد واصلت السداني نضالها منذ ذلك الحين، حتى رأت في ماي 2009 أربع نائبات يدخلن المجلس فهتفت يومها بأعلى صوتها «لقد تحقق الحلم»... لكن الحم لم يتحقق لولا مساندة الرجل فلقد سبق أن شهدت أروقة مجلس الأمة عددا من المحاولات المحتشمة من قبل بعض النواب للاعتراف بحق المرأة في الانتخاب والترشح وتكررت المحاولات منذ العام 1975 وإلى غاية العام 1997.

كل تلك المحاولات كان مصيرها الفشل، خاصة أن القوى السياسية الممثلة في مجلس الأمة التي كانت رافضة لحقوق المرأة السياسية، كانت

تستغل إما رفض الحكومة أيضا لتلك الحقوق أو صمتها ولا مبالاتها وعدم مشاركتها بالتصويت، في تحقيق أغلبية ترفض من خلالها إعطاء المرأة حقوقها في الترشح والانتخاب.

كانت تلك القوى الرافضة عبارة عن خليط من الماحفظين والإسلاميين، وهو خليط غير متجانس، ولكنه متعاون في تلك القضية تحديدا على الرغم من عدم التعاون في القضايا الأخرى، وكانت سلاحه الأقوى تلك الفتاوي التي تحرم مشاركة المرأة في التشريع بحجة أن التشريع ولاية عامة، وأن الإسلام لا يقر للمرأة المسلمة بالولاية العامة، على الرغم من أن القوى المناصرة لحقوق المرأة اجتهدت كثيرا في تبيان اختلاف الفتاوي التي تصدت لموضوع حقوق المرأة السياسية، خاصة أن كل البلاد الإسلامية الأخرى تقريبا تأخذ بالفتاوي التي تقر للمرأة بحقها في الترشح والانتخاب.

وكان وجب الانتظار حتى السادس عشر من ماي 1999 عندما

أقر مجلس الوزراء مرسوما بقانون يمنح المرأة الكويتية الحق الكامل للترشح والانتخاب في انتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي وفي 25 ماي من العام نفسه أصدر سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 1999 بتعديل المادة الأولى من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة، بحيث يسمح النص الجديد للمرأة الكويتية بأن تشارك في انتخابات مجلس الأمة ترشحا وانتخابا.

لكن مجلس الأمة رفض ذلك المرسوم الأميري واستمر الجدل ست سنوات الى أن صوت مجلس الأمة بالموافقة في 16 ماي 2005 على مشروع قانون يمنح الحقوق السياسية للمرأة ترشحا وانتخابا.

ومن التشريع إلى التطبيق حيث مارست المرأة الكويتية تجربتها السياسية الأولى كناخبة ومرشحة في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 29 جويلية 2006.